**جامعة ابن خلدون تيارت**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلـــوم السياسية**

**محاضرات: تاريخ الفكر السياسي س02**

**أستـــاذ المادة: عمر بكيـــــــــري**

# المحور الأول: الفكر السياسي الغربي في عصر النهضة

## المحاضرة 01: حركة الإصلاح الديني

**مقدمة:**

لم تكن هذه الحركة مجرد انشقاق داخل الكنيسة الكاثوليكية أو نزاع لاهوتي حول تفسير النصوص المقدسة، بل كانت في جوهرها ثورة سياسية واجتماعية وفكرية أعادت تشكيل خريطة السلطة في أوروبا بأسره، فقد مهّدت هذه الحركة الطريق لظهور الدولة القومية الحديثة بمفهومها المعاصر، وأرست مبدأ السيادة الوطنية الذي تقوم عليه العلاقات الدولية اليوم، وأسهمت في التمهيد لفصل الدين عن السياسة الذي يُعرف بالعلمانية، فضلا عن دورها المحوري في بلورة مفاهيم الحريات الفردية والفكرية التي صارت ركائز الحداثة السياسية.

## أولا: السياق التاريخي قبل الإصلاح

### 1. الوضع السياسي:

كانت أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر تشهد صراعا ثلاثيا معقدا على السلطة بين قوى رئيسية ثلاث، فمن ناحية، كان البابا في روما يمثل السلطة الروحية التي تدّعي الهيمنة على الضمائر والأرواح في العالم المسيحي كله، ومن ناحية ثانية، كان الإمبراطور الروماني المقدس يمثل السلطة الزمنية التي تسعى للسيطرة العالمية وإن كانت ضعيفة عمليا، ومن ناحية ثالثة، كان النبلاء الإقطاعيون يتمتعون بسلطات محلية واسعة في أقاليمهم، وقد أدى هذا الصراع المتشعب إلى تفتت سياسي شديد حيث لم تكن هناك دول موحدة بالمعنى الحديث للكلمة.

### 2. أزمة الكنيسة الكاثوليكية:

عانت الكنيسة الكاثوليكية في تلك الحقبة من أزمات متعددة الأبعاد، حيث انتشرت ممارسة بيع صكوك الغفران التي كانت تُقدَّم على أنها وسيلة لشراء الخلاص الأخروي بالمال، وكان الهدف الحقيقي من هذه الممارسة هو تمويل مشاريع الكنيسة الضخمة، وعلى رأسها بناء كاتدرائية القديس بطرس في روما، كما أن الكنيسة كانت تملك ما يقارب ثلث الأراضي الزراعية في أوروبا، وتفرض ضرائب باهظة على السكان تتجاوز العشور التقليدية.

أما فكريا، فقد مارست الكنيسة استبدادا واسعا من خلال محاكم التفتيش التي كانت تعذّب وتُعدم كل من يُتهم بمخالفة تعاليم الكنيسة، وكان من أشهر ضحاياها العالم الإيطالي جيوردانو برونو الذي أُحرق عام 1600م، كما احتكرت الكنيسة المعرفة الدينية بإبقاء الكتاب المقدس باللاتينية فقط، وهي لغة لا يفهمها سوى رجال الدين والنخبة المتعلمة، ومنعت ترجمته إلى اللغات الوطنية، وإلى جانب ذلك، عانت الكنيسة من فساد أخلاقي تمثّل في انحراف بعض رجال الدين عن الزهد والتقشف، وفي بيع المناصب الكنسية فيما عُرف بالسيمونية.

## ثانيا: الإصلاح الديني عند مارتن لوثر (1483–1546)

### 1. المسار الشخصي والفكري:

وُلد مارتن لوثر في العاشر من نوفمبر عام 1483في بلدة آيسليبن بإقليم ساكسونيا في ألمانيا، درس القانون في جامعة إرفورت قبل أن يتحول إلى دراسة اللاهوت إثر تجربة روحية عميقة، والتحق بالرهبنة الأوغسطينية عام 1505وقد شكّلت زيارته لروما عام 1511نقطة تحول جوهرية في حياته، إذ كان يتوقع أن يجد هناك مركزا للروحانية العالية والإيمان المسيحي الصادق، لكنه صُدم بما رآه من فساد وبذخ وانشغال رجال الدين بالدنيويات، وعندما عاد إلى ألمانيا عام 1517، وجد الراهب يوهان تتزل يبيع صكوك الغفران علنا، فاعتبر لوثر هذه الممارسة تحريفا للدين وابتزازا للمؤمنين البسطاء.

في الحادي والثلاثين من أكتوبر عام 1517، علّق لوثر أطروحاته الخمس والتسعين على باب كنيسة فيتنبرغ، وهو ما يُعتبر تقليديا بداية حركة الإصلاح البروتستانتي، وقد انتشرت هذه الأطروحات بسرعة مذهلة، حيث تُرجمت إلى الألمانية خلال أسبوعين ووصلت إلى أنحاء أوروبا خلال شهرين، وتصاعدت المواجهة بين لوثر والكنيسة، فأحرق مرسوم الحرمان البابوي علنا عام 1520.

## 2. الأفكار اللاهوتية ذات البعد السياسي:

طرح لوثر عدة مبادئ لاهوتية كان لها أثر سياسي بالغ، فمبدأ "التبرير بالإيمان وحده "يعني أن الخلاص يتحقق بالإيمان لا بالأعمال أو المال، وأن العلاقة بين الإنسان وربه علاقة مباشرة لا تحتاج إلى وساطة كنسية، والأثر السياسي لهذا المبدأ يتمثل في كسر احتكار الكنيسة للسلطة الروحية وتحرير الضمير الفردي، وهو ما يُعدّ بذرة أولى للحرية الفردية، كما أن القول بأن كل مؤمن كاهن يمثل بداية لمفهوم المساواة بين البشر، أما مبدأ "الكتاب المقدس وحده "فيعني أن الكتاب المقدس هو المرجع الوحيد للإيمان، مع رفض تقاليد الكنيسة كمصدر للتشريع، والاعتراف بحق كل مؤمن في تفسير النصوص، وقد ترتب على ذلك ترجمة لوثر للإنجيل إلى الألمانية، مما عزّز اللغة القومية الألمانية ومهّد لظهور حرية الرأي والفكر ونشر المعرفة بين عموم الناس.

## 3. نظرية المملكتين:

طوّر لوثر نظرية سياسية مهمة تُعرف بنظرية المملكتين، فالمملكة الروحية أو مملكة الله تحكمها المحبة والإنجيل، وتتعلق بالعلاقة بين الإنسان وربه، ولا دخل للكنيسة في إدارتها، أما المملكة الزمنية أو مملكة العالم فتحكمها القوة والقانون، ووظيفتها حفظ النظام ومنع الشر، والسلطة فيها للحاكم المدني، والأثر الثوري لهذه النظرية

يتمثل في أن سلطة الأمير تأتي من الله مباشرة وليس عبر البابا، مما يعني استقلال الدولة عن الكنيسة، وهو ما يُعدّ تمهيدا للعلمانية السياسية.

### 4. الموقف من السلطة والتناقض اللوثري:

اتخذ لوثر موقفا محافظا من السلطة السياسية، إذ رأى أن السلطة الزمنية من الله وأن الطاعة لها واجب ديني، لكنه قيّد هذه الطاعة بالأمور الزمنية فقط، فإذا أمر الحاكم بمعصية الله وجب العصيان الروحي دون المقاومة المسلحة، وقد تجلى تناقض موقف لوثر بوضوح في ثورة الفلاحين الألمان بين عامي 1524 و1525، حين فهم الفلاحون أفكاره عن "الحرية المسيحية "بمعنى اجتماعي وثاروا ضد النبلاء والنظام الإقطاعي، وقد تحوّل موقف لوثر من التعاطف النسبي وانتقاد ظلم النبلاء عام 1524إلى العداء الشديد عام 1525، حين كتب كتيبه الشهير "ضد عصابات الفلاحين المتوحشة"، مما أسهم في مذبحة راح ضحيتها نحو مئة ألف قتيل، وقد فُسّر هذا التحول بخوف لوثر من الفوضى وحاجته لحماية الأمراء لحركته، فضلا عن محافظته الاجتماعية.

## ثالثا: الإصلاح الديني عند جون كالفن (1509–1564)

### 1. السياق والمسار الشخصي:

وُلد جون كالفن في العاشر من يوليو عام 1509في مدينة نويون بفرنسا، درس القانون في جامعتي أورليان وبورجيه، كما درس اللاهوت والعلوم الإنسانية في باريس، تحوّل إلى البروتستانتية حوالي عام 1533، وفرّ من فرنسا عام 1534هربا من الاضطهاد الديني، وفي عام 1541، استُدعي إلى مدينة جنيف السويسرية ليتولى تنظيم الكنيسة والمجتمع فيها، فحوّلها إلى ما وصفه المعاصرون بـ"مدينة الله على الأرض"، وجعلها مركز إشعاع فكري للبروتستانتية ونموذجا للجمهورية المسيحية.

### 2. الأفكار اللاهوتية ذات الأثر السياسي:

تمثل عقيدة القدر الحتمي أو القضاء والقدر أبرز أفكار كالفن اللاهوتية، وتعني أن الله اختار المخلَّصين والهالكين منذ الأزل، والمفارقة أن هذه العقيدة رغم أنها تُقرر أن المصير محدد سلفا، لم تُفضِ إلى التواكل والسلبية، بل على العكس خلقت قلقا وجوديا لدى المؤمنين الذين راحوا يبحثون عن علامات تدل على

أنهم من المختارين، فرأوا في النجاح الدنيوي دليلا محتملا على الاختيار الإلهي، وقد نتج عن ذلك ما يُعرف بأخلاقيات العمل البروتستانتية التي ترى في العمل الشاق واجبا دينيا، وفي الادخار والاستثمار فضيلة أخلاقية، وفي النجاح المهني دعوة إلهية.

### 3. النظام السياسي الكنسي في جنيف:

أسس كالفن في جنيف نظاما كنسيا مبتكرا قام على مجلس يُعرف بالكونسيستوار يتألف من أربع فئات من المسؤولين :القساوسة للوعظ والتعليم، والشيوخ وهم علمانيون منتخبون للرقابة الأخلاقية، والشمامسة للإغاثة الاجتماعية، والمعلمون للتعليم اللاهوتي، وتكمن الأهمية السياسية الثورية لهذا النظام في مشاركة العلمانيين في إدارة الكنيسة وهو ما يُعدّ بداية للتمثيل الشعبي، وفي مبدأ الانتخاب بدل التعيين وهو ما يمثل مبدأ ديمقراطيا، وفي الفصل بين الوظائف المختلفة وهو ما يشبه تقسيم السلطات، وفي إخضاع القساوسة للمساءلة.

### 4. نظرية المقاومة السياسية:

يُعدّ موقف كالفن من المقاومة السياسية أهم ما يميزه عن لوثر، فبينما رأى لوثر أن الطاعة للحاكم شبه مطلقة وأن الثورة محرّمة، رأى كالفن أن الطاعة مشروطة وأن المقاومة مباحة بشروط معينة، وقد طوّر كالفن نظرية العهد التي ترى أن ثمة عهدين :عهد ديني بين الله والشعب، وعهد سياسي بين الحاكم والشعب، وإذا نقض الحاكم العهد فإنه يفقد شرعيته، غير أن كالفن قيّد حق المقاومة بأنها ليست فردية بل مؤسسية، أي أنها تتم عبر ما سمّاه "الحكام الأدنى "كالنبلاء والبرلمانات ومجالس المدن والقضاة، وهدفها ليس إحداث الفوضى بل استعادة الحكم الشرعي.

تبنى تلاميذ كالفن هذه الأفكار وطوّروها فيما عُرف بمدرسة المونماركوماك أو مقاومي الملكية، ومن أبرزهم فرانسوا هوتمان الذي كتب "فرانكو-غاليا "عام 1573ورأى فيه أن السيادة للشعب وأن الملك موظف منتخب، وثيودور بيزا الذي كتب "حق الحكام على الملوك "عام 1574، وفيليب دوبليسي-مورناي صاحب "دفاع ضد الطغاة "عام 1579وكانت الفكرة المحورية لهذه المدرسة أن السيادة للشعب وأن الملك مجرد موظف عام.

**رابعا: مقارنة بين لوثر وكالفن**

ثمة فوارق جوهرية بين المصلحين الكبيرين، فبينما ركّز لوثر على الخلاص الفردي، ركّز كالفن على تنظيم المجتمع، وبينما كانت نظرية لوثر اللاهوتية الأساسية هي التبرير بالإيمان، كانت نظرية كالفن الأساسية هي القدر المحتوم، ورأى لوثر أن الكنيسة يجب أن تكون تابعة للدولة، بينما رأى كالفن أنها يجب أن تكون مستقلة وتراقب الدولة، وفي مسألة الطاعة، كان لوثر يميل إلى الطاعة شبه المطلقة للحاكم، بينما رأى كالفن أن الطاعة مشروطة، ولذلك حرّم لوثر المقاومة المسلحة بينما أباحها كالفن بشروط، وانتشرت اللوثرية في ألمانيا والدول الاسكندنافية، بينما انتشرت الكالفينية في سويسرا وهولندا واسكتلندا، وكان إرث لوثر الأساسي هو الدولة القومية القوية، بينما كان إرث كالفن الأساسي هو الديمقراطية التمثيلية.

**خامسا: النتائج السياسية وولادة العالم الحديث**

على المستوى الديني، أنهت حركة الإصلاح الاحتكار الكاثوليكي للمسيحية الغربية، وظهرت كنائس وطنية متعددة: اللوثرية في ألمانيا والدول الاسكندنافية، والكالفينية في سويسرا وهولندا واسكتلندا، والأنجليكانية في إنجلترا منذ عام 1534، وقد أُبرمت اتفاقيات مهمة لتنظيم التعايش الديني، منها صلح أوغسبورغ عام 1555الذي أقر مبدأ "دين الأمير دين الإقليم"، ومعاهدة وستفاليا عام 1648التي أنهت حرب الثلاثين عاما وأرست مبدأي التسامح الديني الرسمي والسيادة الوطنية.

على المستوى السياسي، أدى الإصلاح إلى ظهور الدولة القومية بمعناها الحديث، إذ استقلت الدول عن سلطة البابا وعن الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتأكد مبدأ السيادة الوطنية، فأصبح هنري الثامن ملك إنجلترا رأس الكنيسة في بلاده منذ عام 1534، وأنشأت السويد والدنمارك والنرويج كنائس لوثرية وطنية، واستقلت هولندا عن إسبانيا عام 1648، كما تعززت سلطة الملوك الذين صاروا يجمعون بين رئاسة الكنيسة والدولة، لكن بذور الملكية الدستورية ظهرت أيضا خاصة في الدول الكالفينية.

على المستوى الفكري، أسهم الإصلاح في تحرير العقل من خلال كسر احتكار المعرفة والانتقال من احتكار التفسير إلى حرية التفسير ومنها إلى حرية التفكير، مما مهّد للثورة العلمية التي قادها كوبرنيكوس وغاليليو ونيوتن، كما انتشرت المدارس بهدف تعليم الناس قراءة الكتاب المقدس، فارتفعت نسبة المتعلمين، وأسهمت

الطباعة في نشوء الرأي العام، وتعززت اللغات القومية بفضل ترجمة الكتاب المقدس إليها، مما وحّد اللهجات وعزز الهويات القومية وأضعف هيمنة اللاتينية.

**سادسا: الحروب الدينية**

لم يكن الانتقال إلى العالم الحديث سلميا، بل دفعت أوروبا ثمنا باهظا من الحروب الدينية الدامية، ففي حرب الفلاحين الألمانية بين عامي 1524و 1525سقط نحو مئة ألف قتيل، وفي الحروب الدينية الفرنسية بين عامي 1562و 1598شهدت فرنسا مذابح عديدة أشهرها مذبحة سان بارتيليمي عام 1572التي راح ضحيتها آلاف من البروتستانت، ولم تنتهِ هذه الحروب إلا بمرسوم نانت عام 1598الذي منح البروتستانت حقوقا محدودة، أما حرب الثلاثين عاما بين عامي 1618و 1648فكانت أشد هذه الحروب دمارا، إذ سقط فيها ما بين أربعة وثمانية ملايين قتيل، وفقدت بعض المناطق ما بين خمسين وسبعين بالمئة من سكانها، وقد انتهت هذه الحرب بمعاهدة وستفاليا التي أرست مبادئ التسامح الديني والسيادة الوطنية، وتُعدّ أساس القانون الدولي الحديث.

**خلاصة**

كانت حركة الإصلاح الديني ثورة شاملة حققت إنجازات تاريخية كبرى على المستوى السياسي بإرساء أسس الدولة القومية الحديثة واستقلال الدولة عن الكنيسة وبذر بذور الديمقراطية، وعلى المستوى القانوني بتأسيس مبدأ السيادة الوطنية وفكرة العقد السياسي وحق المقاومة، وعلى المستوى الفكري بتحرير العقل وترسيخ حرية الضمير ونشر المعرفة، غير أن الثمن كان باهظا تمثّل في حروب دموية استمرت قرنا كاملا وانقسام المسيحية وموجات من التعصب والاضطهاد، ولئن لم تكن حركة الإصلاح ديمقراطية ولا متسامحة بالمعنى الحديث، إلا أنها كانت ثورية بامتياز لأنها كسرت احتكار السلطة، ومهّدت الطريق للتنوير والثورات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعلمانية، وبدونها ما كانت لتوجد الدولة الحديثة ولا حرية الضمير ولا الديمقراطية كما نعرفها اليوم.

# المحاضرة 02: الفكر السياسي عند نيكولو ميكيافيلي

# (1469–1527)

**مقدمة:**

يُعدّ نيكولو ميكيافيلي المؤسس الحقيقي لعلم السياسة الحديث، فهو أول من فصل السياسة عن الأخلاق والدين، وأول من اعتمد المنهج الواقعي في دراسة الظواهر السياسية بالتركيز على ما هو كائن فعلا لا على ما ينبغي أن يكون، وأول من جعل القوة محورا للتحليل السياسي بدلا من المبادئ المثالية والقيم الأخلاقية، وقد صدم ميكيافيلي معاصريه ومن جاء بعدهم بمقولته الضمنية إن الحاكم الناجح ليس بالضرورة الأكثر فضيلة بل الأقدر على البقاء في السلطة والحفاظ عليها.

## أولا: السياق التاريخي في إيطاليا المنقسمة

### 1. الوضع السياسي:

كانت إيطاليا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر تتكون من دويلات متناحرة، ففي الشمال كانت دوقية ميلانو وجمهوريتا البندقية وجنوا التجاريتان وجمهورية فلورنسا التي هيمنت عليها عائلة ميديتشي، وفي الوسط امتدت الولايات البابوية بعاصمتها روما، وفي الجنوب كانت مملكة نابولي الخاضعة للنفوذ الأجنبي، وقد عانت إيطاليا من حروب مستمرة بين هذه الدويلات ومن ضعف عسكري بسبب الاعتماد على المرتزقة، فضلا عن غزوات القوى الأجنبية من فرنسا وإسبانيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة، حيث كان حلم ميكيافيلي توحيد إيطاليا في دولة قوية.

### 2. فلورنسا والمسار الشخصي:

كانت فلورنسا جمهورية ذات نظام معقد هيمنت عليها فعليا أوليغارشية من العائلات الغنية، وكانت مركز النهضة الفنية الإيطالية، وقد شهدت المدينة صراعات حادة بين عائلة ميديتشي التي حكمت بشكل غير رسمي بين عامي 1434و 1494ثم بين عامي 1512و1527، وبين الراهب المتطرف سافونارولا

الذي فرض حكما ثيوقراطيا صارما بين عامي 1494و 1498قبل أن يُعدم، والجمهورية التي قامت بين عامي 1498و 1512وهي الفترة التي عمل فيها ميكيافيلي.

شغل ميكيافيلي منصب سكرتير اللجنة الثانية ولجنة العشرة المعنية بالشؤون الخارجية والحرب بين عامي 1498و1512، وخلال هذه الفترة أُوفد في ثلاث وعشرين بعثة دبلوماسية، والتقى بشيزاري بورجيا أربع مرات وراقب أساليبه في الحكم عن كثب، وعندما عادت عائلة ميديتشي إلى الحكم عام 1512، فقد ميكيافيلي منصبه وسُجن وعُذّب عام 1513بتهمة التآمر، ثم أُفرج عنه لكنه مُنع من ممارسة العمل السياسي، فانسحب إلى مزرعته وكرّس نفسه للكتابة، وفي هذه الفترة ألّف أهم أعماله :كتاب "الأمير " عام 1513، وكتاب "المطارحات "بين عامي 1513و1517، وكتاب "فن الحرب "عام 1521، وتوفي في الحادي والعشرين من يونيو عام 1527عن عمر الثمانية وخمسين عاما.

**ثانيا: كتاب "الأمير – "دليل الحكم الواقعي**

**1. سياق التأليف وأهدافه:**

أهدى ميكيافيلي كتابه "الأمير "إلى لورنزو دي ميديتشي الشاب، وكان يسعى من خلاله إلى تحقيق عدة أهداف منها: تقديم نصيحة عملية للأمير في كيفية الحكم، ومحاولة العودة إلى العمل السياسي الذي حُرم منه، ووضع دليل لتوحيد إيطاليا كما يتضح من الفصل السادس والعشرين من الكتاب، وقد ذهب بعض المفسرين ومنهم جان جاك روسو إلى اعتبار أن الكتاب كان في حقيقته فضحا ساخرا لأساليب الطغاة.

**2. المفاهيم المحورية:**

يقوم فكر ميكيافيلي على ثلاثة مفاهيم محورية:

**مفهوم الـ Virtùأو الفضيلة السياسية:** وهو يختلف جذريا عن الفضيلة الأخلاقية التقليدية، إذ يعني القدرة على تحقيق الأهداف السياسية بأي وسيلة ضرورية، ويشمل هذا المفهوم القوة والشجاعة والذكاء والمكر والقدرة على التكيف والحسم وسرعة القرار وعدم التقيد بالأخلاق التقليدية عند الضرورة،وقد رأى ميكيافيلي في شيزاري بورجيا نموذجا لهذه الفضيلة السياسية، إذ استخدم رجلا قاسيا يُدعى ريميرو لإخضاع إقليم رومانيا، ثم أعدمه علنا ليكسب ودّ الشعب.

**مفهوم الـ Fortunaأو الحظ:** وقد شبّهه ميكيافيلي بالنهر الجارف الذي يمكن أن يفيض ويدمّر، لكن يمكن بناء السدود في أوقات الهدوء للسيطرة عليه، ورأى أن النجاح السياسي يعتمد على خمسين بالمئة من الحظ وخمسين بالمئة من الفضيلة السياسية، وأن من يعتمد كليا على الحظ يسقط عندما يتغير **مفهوم الـ Necessitàأو الضرورة:** ويعني أنه حيث تُوجد الضرورة لا يوجد خيار، وأن القتل والخيانة والكذب مباحة إذا كانت ضرورية لأمن الدولة.

**ثالثا: النصائح العملية للأمير**

**1. الاعتماد على القوة الذاتية:**

حذّر ميكيافيلي بشدة من الاعتماد على المرتزقة، واعتبرهم عديمي النفع وخطرين لأن ولاءهم للمال لا للدولة، ولأنهم جبناء في الحرب وخونة في السلم فضلا عن كلفتهم الباهظة، كما حذّر من القوات المساعدة أي جيوش الدول الأخرى لأنها أشد خطرا وقد تحتل البلاد التي جاءت لمساعدتها، والحل عنده هو الجيش الوطني المكوّن من مواطنين مسلحين يتميزون بالولاء الحقيقي والاستعداد للتضحية، مستشهدا بنموذج روما القديمة وسويسرا، وقد كان لهذه الفكرة أثر بالغ في ربط المواطنة بالخدمة العسكرية وتأسيس الجيوش الوطنية الحديثة.

**2. المحبة والخوف:**

طرح ميكيافيلي سؤاله الشهير: هل من الأفضل للحاكم أن يكون محبوبا أم مهابا؟ وأجاب بأن الأفضل الجمع بينهما، لكن إذا تعذّر ذلك فمن الأأمن أن يكون مخافا، والسبب أن المحبة متقلبة لأن الناس ناكرون للجميل، بينما الخوف ثابت ومستمر، غير أن ميكيافيلي أكد أن الخوف يجب ألا يتحول إلى كراهية، ولذلك نصح الأمير بأن يكون حازما لكن دون الاعتداء على أموال الرعية أو نسائهم، مؤكدا في عبارة صادمة أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من فقدان أموالهم.

**3. استخدام القسوة:**

ميّز ميكيافيلي بين نوعين من القسوة: قسوة جيدة وقسوة سيئة، فالقسوة الجيدة هي التي تُمارَس دفعة واحدة في البداية لتأمين السلطة، أما القسوة السيئة فهي المتكررة المتزايدة العشوائية، وقد صاغ قاعدة ذهبية في هذا

الشأن تقول: "الإساءات دفعة واحدة والمكافآت قطرة قطرة"، ونصح بأن يُنفّذ الأمير أعمال القسوة الضرورية كلها في وقت واحد حتى لا يضطر إلى تكرارها، بينما يوزّع المكافآت على مراحل حتى يظل الناس ينتظرونها.

### 4. الوفاء بالعهود وفن التظاهر:

أعطى ميكيافيلي جوابا صادما على سؤال هل يجب على الأمير الوفاء بعهوده، إذ قال إن الأمير الحكيم لا يمكن ولا يجب أن يفي بوعده عندما يضره الوفاء، وبرّر ذلك بأن الناس أنفسهم أشرار وبأن مصلحة الدولة أهم وبأن الظروف تتغير، لكنه أضاف أنه يجب على الأمير أن يظهر بمظهر الوفي حتى وهو يخون عهوده، وقد استخدم استعارة الثعلب والأسد ليقول إن على الأمير أن يكون ثعلبا ليعرف الفخاخ وأسدا ليُرعب الذئاب، ففي الباطن يجب أن يكون واقعيا قاسيا خائنا عند الحاجة، وفي الظاهر يجب أن يبدو متدينا رحيما وفيا مستقيما إنسانيا، لأن الناس يحكمون بالعيون أكثر مما يحكمون بالأيدي.

**رابعا: الأبعاد الفكرية العميقة**

### 1. فصل السياسة عن الأخلاق:

أحدث ميكيافيلي قطيعة جذرية مع التراث السياسي الكلاسيكي والمسيحي، فقبله كان السؤال المطروح هو كيف يجب أن يحكم الحاكم الفاضل؟ وكان المنهج معياريا مثاليا مرتبطا بالدين، أما ميكيافيلي فقد طرح سؤالا مختلفا كيف يحكم الحاكم فعلا في الواقع؟ واعتمد منهجا وصفيا واقعيا علمانيا، وقد برّر هذا التحول بقوله إن المسافة بين كيف نعيش وكيف ينبغي أن نعيش كبيرة جدا، وإن من يترك الواقع ليتبع المثال يتعلم هلاكه لا نجاته، وكان الأثر البعيد لهذا التحول هو ولادة العلم السياسي الواقعي الذي يدرس السياسة بوصفها علم القوة.

### 2. الغاية والوسيلة:

يُطرح سؤال متكرر :هل قال ميكيافيلي إن الغاية تبرر الوسيلة؟ والجواب أنه لم يقل هذه العبارة حرفيا، لكنها تلخّص مضمون فكره، فقد كتب في الفصل الثامن عشر من "الأمير "أننا في أفعال الأمراء ننظر إلى النهاية أي إلى النتائج، والشرط الذي وضعه هو أن الغاية الوحيدة المبررة هي أمن الدولة ووحدتها، وأن

الوسائل المباحة هي كل ما هو ضروري وفعّال لتحقيق هذه الغاية، والنقد الموجه لهذا الموقف هو أنه يفتح الباب للطغيان لأنه يترك للحاكم تحديد الضرورة دون رقابة، والدفاع عنه هو أن أخلاقيات الفرد العادي تختلف عن أخلاقيات الحاكم المسؤول عن أمن الجماعة.

### 3. الطبيعة البشرية:

كان ميكيافيلي متشائما في نظرته إلى الطبيعة البشرية، إذ رأى أن الناس ناكرون للجميل متقلبون مراؤون يتجنبون الخطر وطامعون في الربح، والنتيجة السياسية لهذه الرؤية أنه لا ينبغي للحاكم أن يبني سياسته على حسن النية أو الامتنان أو الأخلاق الطبيعية للناس، بل يجب أن يعتمد على القوة والقانون والخوف من العقاب والمصلحة، وقد لخّص ذلك بقوله إن القوانين الجيدة تنبع من السلاح الجيد، ويختلف هذا الموقف جذريا عن موقف أرسطو الذي رأى أن الإنسان كائن سياسي بطبعه يسعى للفضيلة، وعن موقف توما الأكويني الذي رأى أن الإنسان خيّر بطبعه لكنه فسد بالخطيئة الأصلية.

### 4. الدين كأداة سياسية:

تناول ميكيافيلي الدين من زاوية نفعية بحتة، ففي كتاب "الأمير "رأى أن الدين أداة للسيطرة على الناس، وأن التظاهر بالتدين واجب على الأمير حتى لو لم يكن متدينا حقا، وفي كتاب "المطارحات "رأى أن الدين ضروري للمجتمع لأنه يضبط الأخلاق ويعطي الشجاعة ويوحد الشعب، لكنه انتقد الكنيسة الكاثوليكية بشدة من ثلاثة أوجه :أولها أنها سبب ضعف إيطاليا لأنها منعت توحيدها، وثانيها أنها أفسدت الدين بطمعها، وثالثها أن المسيحية بتأكيدها على التواضع والزهد ضعّفت الناس.

### خامسا: كتاب "المطارحات (ميكيافيلي الجمهوري)

يختلف كتاب "المطارحات "عن كتاب "الأمير "اختلافا كبيرا، فبينما كان "الأمير "كتابا قصيرا عمليا يتناول الحكم الفردي في سياق الأزمة، جاءت "المطارحات "كتابا طويلا نظريا تاريخيا يتناول النظام الجمهوري ويستلهم عظمة روما القديمة، وقد طرح ميكيافيلي فيه عدة أفكار مهمة، فهو يرى أن الجمهورية أفضل من الملكية لأنها أكثر استقرارا وتضمن الحرية وتمنع الطغيان، بل إن الشعب في رأيه أحكم من الأمير الفرد، كما طرح فكرة ثورية في عصره وهي أن الصراع الاجتماعي قد يكون مفيدا، خلافا للفكر التقليدي الذي

رأى أن الوئام مصدر القوة، فقد رأى أن النزاع المنضبط بين الطبقات في روما بين الأشراف والعامة أنتج قوانين عادلة وتوازنا في القوى، كما رأى أن الفساد أي تفضيل المصلحة الخاصة على العامة هو العدو الأول للجمهورية، وأن علاجه يكون بالدين المدني والقوانين الصارمة والقدوة الحسنة والتربية.

**سادسا: تقييم نقدي**

أسهم ميكيافيلي إسهامات بالغة الأهمية في الفكر السياسي، إذ أسس العلم السياسي الحديث وطوّر مفهوم مصلحة الدولة ونظّر للجيش الوطني واعتمد الواقعية السياسية منهجا والتحليل التاريخي أداة، لكنه تعرض لانتقادات حادة من عدة جهات، فمن الناحية الأخلاقية وصفه كثيرون بأنه "معلم الشر "لأنه برّر الطغيان وفصل السياسة عن الأخلاق، والدفاع عنه هو أنه كان يصف الواقع لا يمدحه، وأن كشف الحقيقة أفضل من الوهم، ومن الناحية الدينية أدرجت الكنيسة الكاثوليكية كتبه في قائمة الكتب المحرمة عام 1559، وصار اسمه مرادفا للشيطان.

**سابعا: الإرث والتأثير**

ترك ميكيافيلي إرثا عميقا في الفكر والممارسة السياسيين، ففي مجال الفكر أثّر في مدرسة الواقعية السياسية عند هانس مورغنثاو وهنري كيسنجر، وفي نظريات القوة عند هوبز وكارل شميت وميشيل فوكو، وفي فلسفة التاريخ عند فيكو وهيغل وماركس، وفي مجال الممارسة ألهم سياسة الواقعية السياسية عند بسمارك وميترنيخ، كما تأثر به قادة الثورات كروبسبير ولينين، ولا يزال تأثيره حاضرا في السياسة المعاصرة.

**خلاصة:**

حرّر ميكيافيلي السياسة من قيود الأخلاق والدين التقليديين، وأسس لعلم السياسي الحديث، وجعل مصلحة الدولة المعيار الأعلى للحكم، ويبقى السؤال مطروحا، هل كان معلم شر أم عالما شجاعا؟ والإجابة تعتمد على الموقف الفكري للمرء، فمن وجهة نظر مثالية، يمثل ميكيافيلي خطرا على الأخلاق لأن الغاية لا تبرر الوسيلة، ومن وجهة نظر واقعية فهو كان يصف العالم كما هو لا كما ينبغي أن يكون، ومعرفة أساليب الطغاة يمكن أن تكون سلاحا للمقاومة .

# المحاضرة03 : الفكر السياسي عند جان بودان (1530-1596)

**مقدمة:**

إذا كان ميكيافيلي قد وصف كيف يحكم الأمير ورسم الخطوط العريضة للسياسة الواقعية، فإن جان بودان قد صاغ النظرية القانونية للدولة الحديثة وأسس المفاهيم التي ستشكل العمود الفقري للقانون الدولي حتى يومنا هذا، وُلد بودان في مدينة أنجيه الفرنسية حوالي عام 1530، في حقبة كانت فيها أوروبا تحترق بنيران الحروب الدينية، وكانت فرنسا بالذات تمزقها الصراعات الطائفية بين الكاثوليك والبروتستانت، في هذا السياق المأساوي، طرح بودان سؤالا جوهريا كيف يمكن إيقاف الحروب الأهلية وبناء نظام سياسي مستقر؟ وكان جوابه واضحا ومحددا من خلال السيادة، فالحل للفوضى يكمن في وجود سلطة واحدة عليا مطلقة غير قابلة للتجزئة، ومن خلال كتابه الأشهر "الكتب الستة للجمهورية "الذي نشره عام 1576، أي بعد أربع سنوات فقط من مذبحة سان بارتيليمي الشهيرة، قدم بودان نظرية متكاملة في السيادة ستؤثر في الفكر السياسي والقانوني لقرون قادمة.

## أولا: السياق التاريخي والحروب الدينية الفرنسية (1562-1598)

امتدت الحروب الدينية الفرنسية لأكثر من ثلاثة عقود، وشهدت صراعا دمويا بين الكاثوليك بقيادة عائلة غيز الذين حظوا بدعم إسبانيا والبابوية، والهوغونوت أي البروتستانت بقيادة عائلة بوربون الذين حظوا بدعم إنجلترا، وقد ظهر طرف ثالث أطلق عليهم "السياسيون "وهم مجموعة من المعتدلين الذين رأوا أن السلم والاستقرار أهم من الانتصار العقدي، وأن وحدة الدولة يجب أن تتقدم على وحدة المذهب، وقد انتمى بودان إلى هذا التيار الأخير، فقناعته الأساسية كانت أن الوحدة الدينية باتت مستحيلة في ظل الانقسام العميق، وأن الحل الوحيد يكمن في بناء دولة قوية ترتفع فوق الانقسامات الطائفية.

**ثانيا: نشأته ومؤلفاته**

وُلد جان بودان حوالي عام 1530في مدينة أنجيه غرب فرنسا، وانتمى إلى الطبقة الوسطى من المحامين والموظفين الذين ارتقوا اجتماعيا عبر التعليم والخدمة الحكومية، درس القانون في جامعة تولوز المرموقة، ثم

مارس مهنة المحاماة بنجاح في باريس، كما عمل موظفا حكوميا ومستشارا لدوق أنجو شقيق الملك، كما شغل منصب نائب في مجلس طبقات الأمة في عامي 1576و1588هذه المسيرة المهنية المتنوعة أتاحت له الجمع بين النظرية القانونية والممارسة السياسية، مما أضفى على أعماله طابعا واقعيا وعمليا يميزها عن الكتابات النظرية المجردة.

ألف بودان عدة كتب مهمة أولها "منهج لتيسير فهم التاريخ "الذي نشره عام 1566، وهو دراسة مقارنة للأنظمة السياسية تطبق المنهج التاريخي على تحليل الظواهر السياسية، أما عمله الأشهر فهو "الكتب الستة للجمهورية "الذي نشره عام 1576في ذروة الحروب الأهلية، والملفت أن بودان كتب هذا العمل الضخم بالفرنسية لا باللاتينية، وهو أمر ثوري في ذلك العصر يدل على رغبته في الوصول إلى جمهور أوسع، ثم ترجمه بنفسه إلى اللاتينية عام 1586ليصل إلى الجمهور الأوروبي المثقف. يُعد هذا الكتاب أحد أهم مؤلفات الفكر السياسي في تاريخ البشرية، وقد شكّل الأساس النظري للدولة الحديثة. توفي بودان بالطاعون في مدينة لاون عام 1596عن عمر يناهز ستة وستين عاما.

**ثالثا: نظرية السيادة عند بودان**

### 1. التعريف الكلاسيكي للسيادة:

صاغ بودان تعريفا للسيادة أصبح كلاسيكيا في الفكر السياسي والقانوني: "السيادة هي السلطة المطلقة والدائمة في الجمهورية"، فكلمة "سلطة "هنا ليست مجرد قوة مادية بل هي سلطة قانونية شرعية، أي حق الأمر والنهي المعترف به، أما صفة "المطلقة "فتعني أن صاحب السيادة لا يخضع لقيود القوانين الوضعية التي يصنعها هو نفسه، وأما صفة "الدائمة "فتعني أن السيادة لا ترتبط ببقاء شخص الحاكم بل تبقى ما بقيت الدولة وتنتقل بالوراثة أو الانتخاب، ولصفة الديمومة أهمية خاصة في التمييز بين السيادة الحقيقية والتفويض المؤقت للسلطة، فالديكتاتور الروماني الذي كان يُمنح سلطات مطلقة لمدة ستة أشهر ليس سيدا لأن سلطته مؤقتة، بينما الملك حتى لو كان قاصرا أو عاجزا فهو سيد وتظل سيادته باقية ببقاء التاج.

### 2. خصائص السيادة:

تتميز السيادة عند بودان بأنها:

**مطلقة:** بمعنى أن صاحب السيادة ليس ملزما بالقوانين الوضعية التي يسنها هو نفسه، وهنا يميز بودان تمييزا دقيقا بين السيادة المطلقة والحكم المطلق الاستبدادي، فالسيد يحكم كالملك على أحرار ويحترم القوانين الطبيعية والإلهية وسلطته قانونية شرعية، بينما المستبد يحكم كالسيد على عبيد ولا يحترم شيئا وسلطته تعسفية محضة.

**دائمة:** وهذا يضمن استمرارية الدولة رغم تغير الحكام ويؤسس لفكرة انتقال السلطة بشكل منتظم.

**واحدة غير قابلة للتجزئة:** فلا يمكن تقسيم السيادة دون تدمير الدولة، هذا المبدأ وجهه بودان ضد النظام الإقطاعي الذي تتوزع فيه السلطة بين الملك والنبلاء، وضد نظرية الحكم المختلط التي تدعو لتقاسم السلطة بين الملك والأرستقراطية والشعب.

**غير قابلة للتفويض النهائي:** فصاحب السيادة يمكنه تفويض الإدارة لكنه لا يستطيع التخلي عن السيادة نفسها، فالملك الذي يعين واليا يحتفظ بحق عزله في أي وقت.

### 3. علامات السيادة:

يطرح بودان سؤالا عمليا كيف نعرف من هو صاحب السيادة في أي دولة؟ وجوابه أننا ننظر إلى من يمارس صلاحيات معينة تُعد علامات على السيادة: سن القوانين وإلغاؤها وتعديلها دون حاجة لموافقة أحد، وإعلان الحرب وعقد الصلح دون حاجة لموافقة برلمان أو مجلس، وتعيين كبار الموظفين، والقضاء النهائي بحيث يكون صاحب السيادة آخر درجة في التقاضي وأحكامه نهائية لا استئناف فيها، وحق العفو أي إلغاء العقوبات أو تخفيفها، احتكار إصدار العملة، وفرض الضرائب، وأخيرا أخذ يمين الولاء من الرعايا، فمن يمارس هذه الصلاحيات مجتمعة فهو صاحب السيادة الحقيقي في الدولة.

### 4. القيود على السيادة:

**القانون الالهي:** يرى بودان أن السيادة مطلقة من القوانين الوضعية فقط لكنها مقيدة بالقانون الإلهي أي أوامر الله المنزلة في الكتاب المقدس، فالملك لا يستطيع مخالفة أوامر الله والله وحده هو الذي يحاسبه وليس الكنيسة ولا الشعب.

**القانون الطبيعي**: أي قواعد العدل المحفورة في الطبيعة البشرية، ويشمل ذلك احترام الملكية الخاصة واحترام العقود والعدل في الأحكام، فالملك لا يستطيع مصادرة ممتلكات رعاياه دون سبب عادل ولا نقض العقود بلا مبرر (هذا القيد يؤسس لفكرة الحقوق الطبيعية التي سيطورها لاحقا جون لوك، ويؤكد أن حتى السلطة المطلقة محدودة بالعدل الطبيعي).

**القوانين الأساسية للمملكة**: وفي فرنسا كان أبرزها القانون الذي يقصر وراثة العرش على الذكور، ومبدأ عدم قابلية أملاك التاج للتصرف، فالملك لا يستطيع تغيير هذه القوانين لأن التاج ليس ملكا شخصيا له بل أمانة يحملها .

**احترام الملكية الخاصة فيما يتعلق بالضرائب**: يرى بودان أن الملك لا يستطيع فرض ضرائب دون موافقة الرعية إلا في حالات الضرورة القصوى، وهذا يبدو متناقضا مع السيادة المطلقة، لكن بودان يبرره بأن الموافقة ليست إلزامية قانونيا بل هي حكمة سياسية، إذ أن الملك الذي ينتهك ملكية رعاياه يفقد محبتهم ويعرض نفسه لخطر الثورة.

### 5. التمييز بين الدولة والحكومة

من أعظم إسهامات بودان في الفكر السياسي تمييزه الواضح بين الدولة والحكومة، فالدولة عنده هي "حكم عادل لعدة عائلات وما يشتركون فيه بسلطة سيادية"، وعناصرها هي الإقليم والسكان والسلطة السيادية والحكم العادل، والصفة الأهم أن الدولة هي صاحبة السيادة والحاكم يمارسها نيابة عنها، أما الحكومة فهي الطريقة التي تُمارس بها السيادة، وأنواعها ثلاثة :ملكية حين يحكم فرد واحد، وأرستقراطية حين تحكم أقلية، وديمقراطية حين يحكم الشعب كله، هذا التمييز يمثل ثورة فكرية حقيقية، فقبل بودان كان الملك هو الدولة وكان زواله يعني زوالها، وقد عبر لويس الرابع عشر عن هذا التصور بعبارته الشهيرة "الدولة هي أنا" لكن بعد بودان أصبحت الدولة كيانا مستقلا عن شخص الحاكم، فالسيادة للدولة والحاكم يمارسها فقط، والحاكم يتغير بينما تبقى الدولة .

## رابعا: نظرية الحكومات وأفضل نظام حكم

### 1. تصنيف أنواع الحكم:

يصنف بودان أنواع الحكم من زاويتين حسب صاحب السيادة وحسب طريقة ممارستها:

**حسب صاحب السيادة:** هناك ثلاثة أنظمة هي الملكية (السيادة لفرد واحد وتنتقل عادة بالوراثة)، والأرستقراطية (السيادة لأقلية كما في جمهوريتي البندقية وجنوا)، والديمقراطية (السيادة للشعب كله كما كان الحال في بعض المدن اليونانية القديمة).

**حسب طريقة الممارسة:** هناك ثلاثة أنماط هي الحكم الشرعي (يحترم القوانين الطبيعية والإلهية ويحترم ملكية الرعايا وحرياتهم فيحكم كملك على أحرار)، والحكم الاستبدادي (يتصرف كسيد على عبيد ولا يحترم الملكية ولا الحرية)، والحكم الطاغوتي (الذي وصل للسلطة بالقوة لا بالحق وينتهك القوانين الإلهية والطبيعية ويحكم لمصلحته لا للصالح العام).

## 2. أفضل نظام حكم:

يرى بودان أن الملكية الوراثية الشرعية هي أفضل أنظمة الحكم، وحجته أن العائلة يرأسها أب واحد، والكون يحكمه إله واحد، والجسد له رأس واحد، وحتى مملكة النحل لها ملكة واحدة، وتاريخيا معظم الأمم الناجحة كانت ملكيات، ومنطقيا فالسيادة واحدة لذلك حاكم واحد أفضل لضمان الوحدة، والملكية الوراثية تضمن استمرارية السياسات على المدى الطويل بينما تتقلب الديمقراطيات، كما أن والوراثة تمنع الفتنة إذ يكون قانون الخلافة واضحا بينما الانتخاب يثير الصراع، والفرد الواحد يقرر أسرع من الجمعيات، والملك يحفظ الأسرار بينما الجمعيات تسربها.

## 3. نقد الديمقراطية والنظام المختلط:

ينتقد بودان الديمقراطية بشدة لأسباب عديدة: فهو يرى أن الناس غير متساوين في الذكاء والحكمة، وأن الديمقراطية تعطي الحمقى نفس صوت الحكماء، كما يرى أن الشعب متقلب وجاهل وانفعالي يصوت بالعاطفة لا بالعقل، وأن الجمعيات الشعبية بطيئة في اتخاذ القرار، وأن الديماغوجيين يستغلون الشعب لتحقيق مصالحهم، كما ينتقد الأرستقراطية لأنها تؤدي لصراع داخلي بين النبلاء وتتحول لأوليغارشية تحكم لمصلحة أصحابها، أما موقفه من النظام المختلط الذي يجمع بين الملكية والأرستقراطية والديمقراطية كما كان الحال في روما، فيرى أنه مستحيل منطقيا لأن السيادة واحدة غير قابلة للتجزئة، ويرى أن روما

كانت في حقيقتها ديمقراطية لأن السيادة كانت للشعب في مجالسه العامة، بينما كان القناصل ومجلس الشيوخ مجرد موظفين يعملون باسم الشعب.

**خامسا: موقف بودان من حق المقاومة**

كان الكالفينيون يرون أن هناك عقدا بين الملك والشعب، وأن الملك الذي يخرق العقد يفقد الشرعية، وأن حق المقاومة يعود للحكام الأدنى كالنبلاء والقضاة لا للأفراد العاديين، لكن بودان يرفض هذا الموقف رفضا قاطعا ويؤكد أنه لا يحق لأي رعية التمرد على الأمير السيد، حيث يقدم عدة مبررات لموقفه هذا: فمنطقيا إذا كان للرعية حق محاسبة الملك فالملك ليس سيدا بل السيادة للرعية وهذا تناقض، ودينيا فالطاعة واجب ديني كما جاء في نص بولس الرسول "لا سلطان إلا من الله" ، وسياسيا يرى أن حق المقاومة يفتح باب الفوضى، إذ من يحدد متى يصير الملك طاغية يستحق الخلع؟، وتاريخيا غالبا ما أدت الثورات لفوضى أكبر من الطغيان نفسه، وبدلا من الثورة يقترح بودان: الصبر والطاعة باعتبار الطغيان امتحانا من الله، أو الهجرة للفرار من الظلم دون التمرد عليه، أو انتظار تدخل إلهي ينتقم من الطاغية، كما يميز بودان بين الملك الشرعي الطاغية الذي لا يجوز مقاومته والمغتصب الذي يجوز مقاومته لأنه ليس ملكا أصلا.

**سادسا: تأثير أفكار بودان**

**في مجال القانون الدولي:** أصبحت السيادة مفهوما محوريا يقوم عليه النظام الدولي بأسره، وقد جاءت معاهدة وستفاليا عام 1648لتكرس مبدأ الاعتراف المتبادل بسيادة الدول، وأصبح مبدأ المساواة السيادية بين الدول أساسا للقانون الدولي المعاصر، أما في مجال القانون الدستوري فقد أسست أفكار بودان لفكرة سيادة الدولة ككيان قانوني مستقل لها شخصيتها الاعتبارية المعنوية التي لها حقوق واجبات.

**في مجال الممارسة السياسية:** ساهمت نظرية السيادة في بناء الدولة القومية من خلال تمركز السلطة وإنهاء النظام الإقطاعي والقضاء على الإمارات المستقلة داخل الدولة الواحدة، وللأسف استُخدمت نظرية السيادة أيضا لتبرير الاستعمار الأوروبي، إذ اعتُبرت الشعوب "المتوحشة "غير مالكة للسيادة ولذلك يحق للأوروبيين احتلال أراضيها.

**في مجال الفكر والفلسفة السياسية:** أسهمت أفكاره في بناء نظريات سياسية من مفكرين لاحقين، فجون لوك في القرن السابع عشر رفض فكرة السيادة المطلقة لبودان وأكد أن السيادة للشعب وأن الحاكم وكيل يمكن عزله، كما أقر بحق المقاومة ضد الطغيان، أما مونتسكيو في القرن الثامن عشر فقد رفض تركيز السلطة ودعا لفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ورأى أن السيادة يجب أن توزع لمنع الاستبداد، في حين أخد جان جاك روسو مفهوم السيادة من بودان لكنه نقله من الملك إلى الشعب فأصبحت السيادة للإرادة العامة وغير قابلة للتمثيل، أما الفيدراليون فقد أثبتوا عمليا أن السيادة قابلة للتقسيم بين الولايات والحكومة الفيدرالية، متجاوزين بذلك مبدأ بودان الأساسي في عدم قابلية السيادة للتجزئة.

**الخاتمة والتقييم:**

يعتبر بودان في سياق عصره تقدميا لأنه وحّد السلطة وأسس للدولة القانونية وقدم حلا نظريا للفوضى التي كانت تمزق فرنسا، لكن في نظرنا المعاصر يمكن اعتباره محافظا لأنه عارض الديمقراطية ورفض حق المقاومة وبرر الملكية المطلقة كحل لفوضى الحروب الدينية، لكن من سلبيات فكره أن نظريته استُخدمت لتبرير الاستبداد، وأن نظرته للديمقراطية كانت أرستقراطية متعالية، وأن رفضه لحق المقاومة ترك الشعوب بلا حماية من الطغاة، لكن بدون أفكار بودان لا يمكن فهم تشكل الدولة الحديثة، ولا يمكن فهم القانون الدولي المعاصر، ولا يمكن حتى فهم نظرية السيادة الشعبية التي جاءت ردا على أفكاره ، فكما أن حركة الإصلاح حررت الضمير من احتكار الكنيسة، وميكيافيلي حرر السياسة من الأخلاق واللاهوت، فإن بودان أسس الدولة الحديثة على قواعد قانونية صلبة ورسم ملامح السيادة التي ما زلنا نتعامل معها حتى اليوم.